دور النيابة العامة في حماية حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق الابتدائي

إعداد

رانيا محمد عياش الشباكي

المشرف

د. علي عوض الجبرة

جامعة الزيتونة الأردنية،2023

الملخص

تهدف قوانين الإجراءات الجنائية لضمان المحاكمة العادلة، من خلال توفير ضمانات للمشتكى عليه تكفل احترام حقوق الإنسان، حيث تُعد القوانين الإجرائية الجنائية المرآة الحقيقة لمدى احترام الدولة لحقوق الإنسان خلال مراحل الدعوى الجزائية، وتباعاً تُعتبر حقوق الإنسان من أساس المحاكمة وصحتها التي يجب حمايتها وتوفير ضمانات لحرية الأفراد من تحكم الدولة واستبدادها، فهي تعتبر مجموعة من الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها حيث إنها تحافظ على إنسانية الإنسان وصون كرامته، إلّا أن الإجراءات الجنائية التي تُعتبر أحد أدوات الدولة وحقوق الإنسان قد تتصادم، حيث أن الإجراءات الجنائية قد تعطل ممارسة الفرد لحقوقه الأساسية بهدف الحفاظ على أمن المجتمع وكيانه ومنع وقوع الجرائم، فإن إجراء القبض والتوقيف والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة والاستجواب ومراقبة المراسلات والاتصالات جميعها تمس بحقوق الإنسان بشكل عام، ومن الغني عن البيان أن النيابة العامة تتولى مهمة الادعاء فهي خصماً للمتهم تمارس أعمالها بوصفها أحد أجهزة الدولة وأيضاً تباشر إجراءات التحقيق، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور النيابة العامة في حماية حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق الابتدائي وبيان الضمانات التي كفلها المشرع في القانون ومقارنتها بالتشريعات المقارنة في بعض الجوانب، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في بعض الجوانب.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تعد النيابة العامة هي السلطة المختصة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم ما عدا التحقيق في المخالفات،وتجمع النيابة العامة في القانون الأردني بين سلطتي الاتهام والتحقيق، فهي السلطة المختصة في مباشرة إجراءات التحقيق وتوجيه الاتهام للمشتكى عليه، وأيضاً تحريك دعوى الحق العام، حيث يعتبر حق الدفاع من حقوق الإنسان، فقد كفل المشرع من خلال النصوص القانونية على تمكين المشتكى عليه من الدفاع عن

نفسه وممارسة هذا الحق بإبداء دفوعه أمام المدعي العام، وقد توصلت الباحثة لمجموعة من التوصيات لعل الابرز منها: ضرورة الفصل بين وظيفتي الاتهام والتحقيق، بجعل الاتهام من اختصاص النيابة العامة، والتحقيق من اختصاص قاضي يتم انتدابه لإجراء التحقيق الابتدائي وهو قاضي التحقيق، لأن الجمع بين السلطتين في يدٍ واحدة يؤثر على سلامة التحقيق ويضعف ضمانات المشتكى عليه، كما وتوصلت إلى ضرورة الحد من التوقيف للمشتكى عليه إلا في الأحوال الموجبة لذلك.

الكلمات المفتاحية: النيابة العامة، قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، التحقيق الابتدائي، المشتكى عليه، حقوق الإنسان.